



Child Rights Governance

مذكرة "إرشادية"

تضمنين حوكمة حقوق الطفل في التحليل العام لوضع حقوق الطفل



Save the Children

مذكرة “إرشادية”

أعدت هذه المذكرة الإرشادية لكي تُقرأ إلى جانب التوجيهات الموجودة حول تطوير التحاليل العامة لوضع حقوق الطفل (CRSA).

فمنذ أواخر التسعينات، تشكّل التحاليل العامة لوضع حقوق الطفل جزءاً مركزياً من دورة التخطيط التابعة لمنظمة رعاية الأطفال وستبقى كذلك في برامج منظمة رعاية الأطفال الدولية.

فالتحليل العام لوضع حقوق الطفل ضروري للمساهمة في تحديد الاستراتيجيات الخاصة بالدول أو المناطق من جهة، ولاتخاذ قرارات حول أيّ برامج ذات موضوعات معيّنة يجب تطويرها بالتحديد من جهة أخرى.

في الواقع، يهدف هذا المستند إلى تشجيع برامج البلدان، بغضّ النظر عن تركيزها الحالي، على التدقيق في مواضيع حوكمة حقوق الطفل عند إعداد تحاليلها العامة لوضع حقوق الطفل. ويجب أن يَمَكّن ذلك بعدئذ من اتخاذ قرارات قائمة على معطيات واضحة عند تناول شؤون الحوكمة، إما من خلال ما تعدّه منظمة رعاية الأطفال من برامج أو سياسات أو عمل مناصرة بشكل مباشر، وإما من خلال العمل بواسطة آخرين أو بالتعاون معهم. وفي حال قرّر أحد البلدان أن برنامج حوكمة حقوق الطفل يشكل أولوية استراتيجية، يتوجّب عندئذ إعداد تحليل موضوعي أكثر تفصيلاً.

المبادرة العالمية لحوكمة حقوق الطفل

إنّ المبادرة العالمية لحوكمة حقوق الطفل هي إحدى المبادرات العالمية الست التي تتضمنها استراتيجية منظمة رعاية الأطفال للأعوام ٢٠١١-٢٠٢٠ من أجل تحقيق أهداف منظمة رعاية الأطفال الموضوعية. والجدير بالذكر أنّ عمل حوكمة حقوق الطفل يركّز على إنشاء و/أو تقوية البنية التحتية للحوكمة، أي النظم والآليات التي يجب اعتمادها من أجل تحويل حقوق الطفل إلى حقيقة. أما الغاية من المبادرة العالمية لحوكمة حقوق الطفل فهي دعم برامج البلدان من أجل تشجيع الدول على المضي قدماً بشكل أسرع في تحقيق حقوق الطفل؛ ومساءلة الدول حول ما فعلته أو لم تفعله؛ وتعبئة المجتمع المدني ورهما جهات فاعلة أخرى من أجل تعزيز حقوق الطفل ووضع الأطفال كمواطنين والدفاع عنها.

أما الهدفان الاستراتيجيان للمبادرة العالمية لحوكمة حقوق الطفل، فهما:

- تقوية مؤسسات الدولة وآلياتها التي تعنى بتنفيذ حقوق الطفل ومراقبتها
- زيادة الوعي والقدرة في المجتمع المدني وبين الأطفال من أجل تعزيز حقوق الطفل ومساءلة المسؤولين عن الحق

حين تمّ تحديث التوجيهات الخاصة بالتحاليل العامة لوضع حقوق الطفل للمرة الأخيرة في العام ٢٠٠٢، لم تكن حوكمة حقوق الطفل تشكّل بعد قطاعاً واضحاً في منظمة رعاية الأطفال العالمية. لهذا السبب، كان من الضروري إعداد هذه المذكرة الإرشادية الموجزة لضمان إدخال المسائل المرتبطة بحوكمة حقوق الطفل إدخالاً كاملاً في تحاليل وضع حقوق الطفل التي ستجرى في المستقبل.

إطار عمل مفاهيمي

يتم اعتماد حقوق الطفل في جميع مكونات نظام هيئة الأمم المتحدة لاتفاقية حقوق الإنسان، بدءاً بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان ووصولاً إلى العهدين الدوليين لقانون الحقوق الدولي وغيرهما الكثير من الاتفاقيات التي دخلت حيز النفاذ في السنوات السبعين الأخيرة. حالياً، تُعتبر اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل وبروتوكولاتها الاختيارية الثلاثة النقطة المرجعية الرئيسية لحقوق الطفل.

في الواقع، توضح المادة ٤ من اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل أنه حين تصبح دولة ما بلداً عضواً في اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل (أي حين تصادق عليها)، يتوجب عليها وضع الأساليب التي يمكن بموجبها تحقيق حقوق الطفل. وتنص الملاحظة العامة الخامسة للجنة حقوق الطفل على خطوات حسيّة يجب على جميع الحكومات اتّخاذها من أجل تطوير البنية التحتية اللازمة لتنفيذ الاتفاقية. وتُعرف هذه الالتزامات "بالإجراءات العامة لتنفيذ" اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل، وتشكّل المحور الأساسي لأيّ برنامج وتحليل يتناول موضوع حوكمة حقوق الأطفال.

وتتضمّن هذه الإجراءات العامة ما يلي:

١. الحرص على أن تكون التشريعات على توافق كامل مع الاتفاقية، وإلغاء التحفظات والمصادقة على البروتوكولات الاختيارية لاتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل وغيرها من صكوك حقوق الإنسان للأطفال (ومن ضمنها الصكوك الإقليمية). يجب على الدول الأعضاء مراجعة التشريعات الوطنية والحرص على أن تكون القوانين الوطنية متوافقة مع الحقوق المنصوص عليها في اتفاقية حقوق الطفل. إضافة إلى ذلك، هناك دعوة ملحة للدول لكي تراجع وتسحب أيّ تحفظات قامت بها حول مواد من الاتفاقية، وتصادق على صكوك دولية أخرى ذات صلة مثل البروتوكولات الاختيارية الثلاثة.

٢. الحرص على أن يكون هناك عملية منتظمة لتقييم القوانين أو السياسات أو البرامج الجديدة لجهة تأثيرها على حقوق الطفل ("عمليات تقييم الأثر على الطفل"). يمكن وصف عملية تقييم الأثر على الطفل على أنها تقييم مسبق للأثر الذي قد يخلّفه قرار ما حول قوانين أو سياسات أو برامج على جميع الأطفال أو على مجموعات معيّنة من الأطفال المتأثرين به. وهي تجعل مصلحة الطفل الفضلى اعتباراً أولياً في عملية اتّخاذ القرارات على مستوى الحكومات.

٣. وضع استراتيجية أو جدول أعمال وطني مفضل وشامل للأطفال، مبني على الاتفاقية، مع الأخذ في الاعتبار سياسات اللامركزية والفيديريالية والخصخصة. بغية تعزيز حقوق الطفل وحمايتها على جميع المستويات، على الدول الأعضاء أن تعدّ استراتيجية وطنية شاملة للأطفال بناء على اتفاقية حقوق الطفل. وعلى الاستراتيجية أن تضع أهدافاً واقعية وقابلة للتحقيق، وأن تخصص الموارد البشرية والمالية والتنظيمية على نحو ملائم.

٤. الحرص على تخصيص الموارد على نحو ملائم وعلى "إظهار" الأطفال في الموازنات. يُتوقع من الدول تخصيص موارد من الموازنة للأطفال "حتى أعلى قدر ممكن من مواردها المتوفرة". ويجب اتّخاذ الخطوات المناسبة على مستويات الحكومة كافة لضمان توافق صنع القرارات والتخطيطات الاقتصادية والاجتماعية، والقرارات المتعلقة بالموازنة، مع مصلحة الطفل الفضلى كاعتبار أولي، وأيضاً لضمان حماية الأطفال من التأثيرات المسيئة التي قد تخلّفها السياسات الاقتصادية أو حالات الكساد المالي.

٥. وضع آليات دائمة داخل الحكومة لضمان تنسيق فعّال ومراقبة فعّالة وتقييم فعّال للتنفيذ.

يتطلّب التنفيذ الكامل لاتفاقية حقوق الطفل تنسيقاً فعّالاً على المستويين الأفقي بين الوكالات الحكومية ودوائرها، والعمودي بين مختلف مستويات الحكومة، بدءاً بالمستوى المحلي فمستوى المقاطعات وصولاً إلى المستوى المركزي، ولكن أيضاً بين الحكومة والقطاع الخاص.

٦. تطوير التدريب والتعليم وبناء القدرات لدى جميع المعنيين بعملية التنفيذ.

يجب أن يوجّه نشر الوعي حول اتفاقية حقوق الطفل نحو الراشدين والأطفال على حدّ سواء، فيجب أن يتوفّر نص الاتفاقية على نطاق واسع وأن يُقدّم بلغة مفهومة، مثلاً عن طريق نشر نسخة عن اتفاقية حقوق الطفل يسهل على الأطفال فهمها. إلى ذلك، يجب أن تكون تقارير الدول المرفوعة إلى اللجنة موضوعة في متناول الجمهور العام بشكل واسع وسهل.

فكجزء من عملية نشر الوعي، يحتاج الأطفال إلى أن يتعلّموا عن حقوقهم وعن اتفاقية حقوق الطفل. ويجب أن يُدرج ذلك ضمن المنهج الدراسي في المراحل كافة. إلى ذلك، يجب أن يتوسّع التعليم ليشمل تدريب وبناء قدرات الموظفين العاملين مع الأطفال، ونعني بذلك أطباء النفس المتخصّصين بالأطفال والمدرّسين والعاملين الصحيّين والاجتماعيين والشرطة وغيرهم.

٧. إنشاء آلية أو عملية لضمان احترام جميع مقدّمي الخدمات الحكوميين وغير الحكوميين (أي القطاع الخاص والمنظمات الإيماّن والمنظمات غير الحكومية/المجتمع المدني) للاتفاقية.

توضح اللجنة أنّه يقع على عاتق الدولة واجب الحرص على أن يعمل مقدّمو الخدمات غير الحكوميين بما يتوافق والاتفاقية. فتفيد أنّ المصلحة الفضلى للطفل يجب أن تكون الاعتبار الأوّل في جميع الأعمال المرتبطة بالأطفال، أكانت تتمّ على يد هيئات عامة أو خاصة. وتفرض المادة ٣ (٣) على الهيئات المختصة (الهيئات ذات الاختصاص القانوني الملائم) وضع المعايير المناسبة تحديداً في ما يتعلّق بمجالات الصحة وعدد الموظفين ومدى أهليتهم، مما يتطلّب تحقيقاً صارماً للحرص على الالتزام بالاتفاقية. كذلك، تقترح اللجنة وجود آلية أو عملية مراقبة دائمة تحرص على تقيّد جميع مقدّمي الخدمات الحكوميين وغير الحكوميين بالاتفاقية.

٨. تشجيع التعاون والتنسيق مع المجتمع المدني، أي الجمعيات المهنية والمنظمات غير الحكومية والأطفال وما إلى ذلك. إن تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل هو واجب على الدول الأعضاء ولكنّ هذه الدول بحاجة إلى إشراك جميع قطاعات المجتمع، بما فيها الأطفال أنفسهم. فعلى المنظمات غير الحكومية والإعلام والمجتمع المدني، وبشكل خاص الأطفال والشباب، أن يشاركوا مباشرة في هذه العملية.

٩. الحرص على إعداد المؤشرات المناسبة وجمع البيانات الكافية حول وضع الأطفال.

تشجّع اللجنة الدول على استخدام مختلف أساليب جمع البيانات النوعية والكمية، ومن ضمنها إجراء مقابلات مع الأطفال مباشرة وطلب آرائهم ووجهات نظرهم. ولكن، من المهم عدم الاكتفاء بجمع البيانات بل تحليلها وتقييمها بشكل صحيح واستخدام ما يتمّ التوصل إليه للتأثير على السياسات.

١٠. تعزيز التعاون الدولي في عملية التنفيذ.

تدرك اتفاقية حقوق الطفل أهمية التعاون على الصعيد الدولي لتحسين حياة الأطفال في كلّ بلد، وخصوصاً في البلدان النامية. لذلك، على الدول الأعضاء في اتفاقية حقوق الطفل القادرة على تقديم الدعم لدول أعضاء أخرى من أجل تحقيق حقوق الطفل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، أن تفعل ذلك عندما تدعو الحاجة وإلى أقصى قدر ممكن من مواردها المتوفرة. ويجب أن يُبنى كلّ من تصميم المساعدة الإنمائية وتنفيذها على حقوق الطفل.

١١. إنشاء مؤسسات قانونية لحقوق الطفل / مكاتب للمحقّقين.

لا ينبغي أن يكون إنشاء مؤسسات مستقلة لحقوق الإنسان من أجل الأطفال بديلاً عن المؤسسات الحكومية الذاتية المراقبة بل مكملاً لها. فيجب أن توجّه هذه المؤسسات نحو تعزيز حقوق الطفل وحمايتها. ولا تنفكّ الدول تنشئ المؤسسات المستقلة لحقوق الإنسان من أجل الأطفال، أي المحقّقين المستقلين في وضع الأطفال، أو المفوضين حول حقوق الطفل، أو الأشخاص المرجعيين حول حقوق الطفل ضمن لجان حقوق الإنسان العامة أو مكاتب المحقّقين.

في الواقع، إن تحقيق إجراءات التنفيذ العامة هذه هو مفتاح تحقيق حقوق الطفل على المدى البعيد. فبصفتها أنظمة وآليات ومؤسسات، تشكّل هذه الإجراءات الوسيلة التي يتم من خلالها نشر الحقوق الواردة في اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل (وغيرها من صكوك حقوق الإنسان للأطفال، مثل الشرعة الأفريقية لحقوق الطفل ورفاهه) وتضمينها في المؤسسات، ليس فقط في سير الحكومة بل أيضاً في أعمال جهات فاعلة أخرى في حياة الأطفال.

ويعترف إطار عمل حوكمة حقوق الطفل الذي تعتمد منه منظمة رعاية الأطفال بأهمية أنشطة الجهات الفاعلة هذه والتزامها ومساهمتها كجزء أساسي من حركة التغيير في بلد ما. كذلك، يجب على تحليل البيئة والمناخ لحقوق الطفل الأخذ في الاعتبار التزام الدولة لا بل أيضاً طبيعة ودرجة التزام الأطفال ومنظمات الأطفال (بصفتها مطالبة بحقوقهم) وغيرها من الجهات الفاعلة الأساسية مثل القطاع الخاص والمجتمع المدني ووسائل الإعلام والمؤسسات الأكاديمية والدينية، ببيئة الحقوق.

وبغية تقوية الإجراءات العامة للتنفيذ ودعمها، يتوجب على برنامج البلد أن يفهم الحقوق العامة وبيئة الحوكمة في البلد. فهناك مجموعة من المكونات ذات التأثير الإيجابي أو السلبي على ما تستطيع الحكومة تحقيقه وأيضاً على المدة الزمنية لذلك. ومن المفيد تقسيم هذه المكونات إلى ثلاثة أنواع: تلك الموجودة داخل البلد، وتلك الموجودة في البلدان المجاورة والمنطقة، وتلك المرتبطة بالمجتمع الدولي وتأثيراته.

مكونات حوكمة حقوق الطفل في تحليل وضع حقوق الطفل

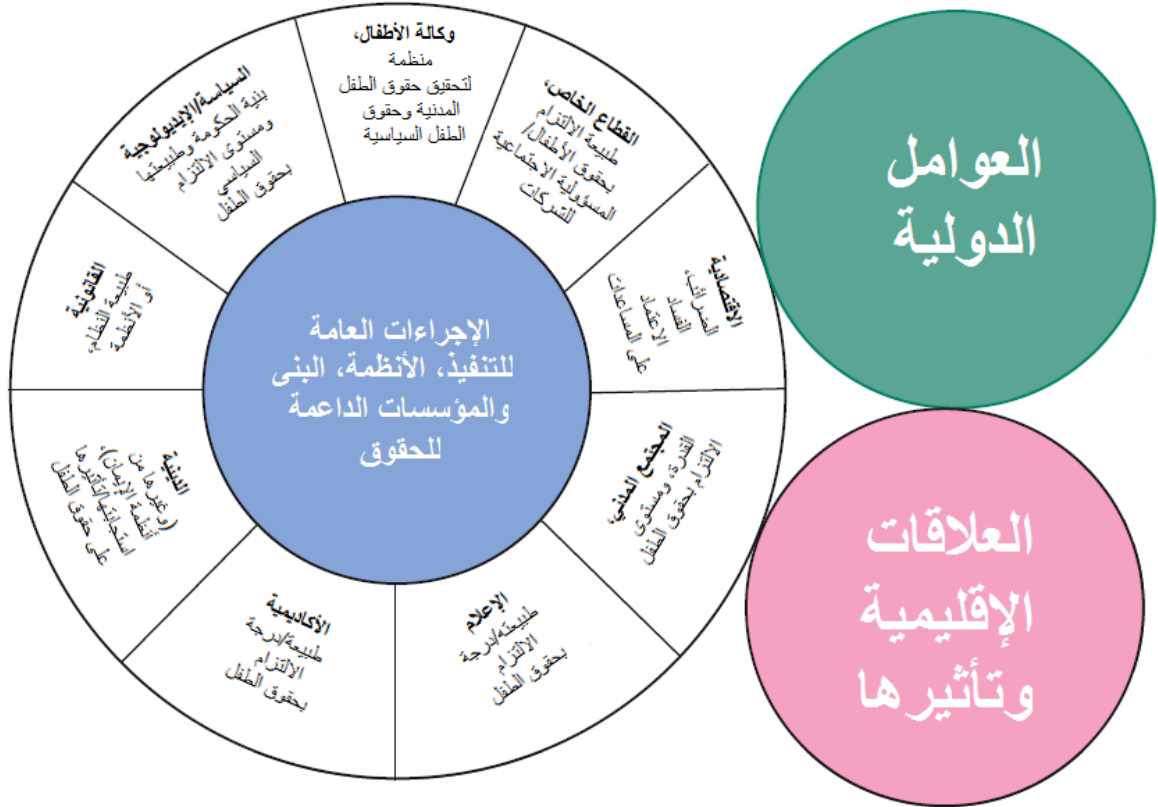
يُفترض بعملية تحليل وضع حقوق الطفل أن تمكّن برنامجاً معيّناً من تطوير فهم للمكونات الأربعة الآتية، من أجل المساعدة على تحليل العوامل والأسباب الجذرية خلف عدم تحقيق الحقوق وأيضاً من أجل تحديد التدخلات المحتملة التي قد تساهم في تحقيق الحقوق.

- الإجراءات العامة للتنفيذ ... نظام الحوكمة اللازم لتأمين الحقوق (النظم والآليات ومؤسسات الحقوق)

- العوامل المساهمة في بيئة الحقوق... في البلد

- العوامل المساهمة في بيئة الحقوق... في المنطقة

- العوامل المساهمة في بيئة الحقوق... دولياً



يُقسم كلّ من المكونات الرئيسية الأربعة لتحليل حوكمة حقوق الطفل بأهميته الخاصة، وتحتاج عملية تحليل وضع حقوق الطفل إلى تحديد لوائح أسئلة لكلّ مكون. وفي هذا الإطار، يقدّم الجدول الآتي دليلاً على المستوى الأكبر حول طبيعة الأفكار الواجب اتّباعها.

الإجراءات العامة للتنفيذ

بما أنّ اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل تلزم الدولة بواجب اعتماد هذه الأساليب لإدارة وتحقيق الحقوق، يفترض بالتحليل أن يغوص في ما يلي:

- (1) ما هو المعتمد حالياً، وما هي فعاليته.
- (2) طبيعة أيّ عوائق وقيود تتمّ مواجهتها.
- (3) الخطوات المتبعة ومن يقوم بها ومن يلتزم بالعمل من أجل تحسين الوضع، وأي اتجاه موجود، أكان إيجابياً أو سلبياً.

يجب جمع المعلومات خصوصاً من الدولة بصفتها المسؤول الرئيسي عن الحق وعن تحقيق حقوق الطفل، ومن الأطفال بصفتهم أصحاب الحق (وأهلهم بصفتهم مشاركين في المطالبة بحقوق أطفالهم في سنواتهم الأولى)، ومن الوكالات والمؤسسات التي هي على اتصال بإجراءات التنفيذ بصفتها داعمة أو مستخدمة إيّاها.

اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل	تقييم تقدّم المسؤول الرئيسي عن الحق (مقارنة بما يجب أن يكون في هذه المرحلة، كيف يبدو؟)					ما هي برأيك أسباب هذا المستوى من التقدّم؟
	ملحوظ	مناسب	حد أدنى	غير موجود	سلبي	
واجب التنفيذ						
الحرص على أن تكون جميع التشريعات على توافق كامل مع الاتفاقية، وعلى اعتماد عملية منتظمة لتقييم القوانين أو السياسات أو البرامج الجديدة لجهة تأثيرها على حقوق الطفل ("عمليات تقييم الأثر على حقوق الطفل")						
إلغاء التحفظات والمصادقة على البروتوكولات الاختيارية لاتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل وغيرها من صكوك حقوق الإنسان للأطفال (ومن ضمنها الصكوك الإقليمية)						
وضع استراتيجية أو جدول أعمال وطني مفضل وشامل للأطفال، مبني على الاتفاقية، مع الأخذ في الاعتبار سياسات اللامركزية والفيديالية والخصخصة						
الحرص على تخصيص الموارد على نحو ملائم و"إظهار الأطفال في الموازنات"						
وضع آليات دائمة داخل الحكومة لضمان تنسيق فعّال ومراقبة فعّالة وتقييم فعّال للتنفيذ						
تطوير التدريب والتعليم وبناء القدرات لدى جميع المعنيين بعملية التنفيذ						
الحرص على تمكّن الأطفال (ومناصريهم) من اللجوء إلى إجراءات الشكاوى المستقلة والمحاكم مع المساعدة القانونية الضرورية وغيرها من المساعدات						
إنشاء آلية أو عملية لضمان احترام جميع مقدّمي الخدمات الحكوميين وغير الحكوميين (أي القطاع الخاص ومنظمات الإيمان والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني) للاتفاقية						
تشجيع التعاون والتنسيق مع المجتمع المدني، أي الجمعيات المهنية والمنظمات غير الحكومية والأطفال وما إلى ذلك						
الحرص على إعداد المؤشرات المناسبة وجمع البيانات الكافية حول وضع الأطفال						
تعزيز التعاون الدولي في عملية التنفيذ						
إنشاء مؤسسات قانونية لحقوق الطفل						

ملاحظات تفسيرية - تعطي هذه المصفوفة إطار عمل لمناقشة وتحليل تقدّم الإجراءات العامة الخاصة باتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل، أي الأنظمة والآليات المطلوب اعتمادها من أجل تحسين تحقيق الحقوق. ولا بدّ من أن يكون التحليل والحكم في المصفوفة ذاتياً نوعاً ما، ويجب أن يناقشه ويجمعه أشخاص على صلة في عملهم بمجالات التنفيذ. فقد يُعدّ التقدّم:

- ملحوظاً... حيث تظهر الدولة نقلة سريعة وملتزمة، في أولياتها ومواردها
- مناسباً... حيث نجد سجلاً بالتخطيط وتطوراً ثابتاً نحو التنفيذ على أساس منتظم
- عند حدّه الأدنى... حيث أنّه مدرج في جدول الأعمال، لكنّه خفيف وعبرة عن أقوال بدل أفعال
- غير موجود... في غياب أيّ إثبات عن أيّ حركة أجريت في ما يتعلّق بواجب التنفيذ هذا. ليس على جدول الأعمال بشكل ملحوظ
- سلبياً... حيث يضع المسؤول عن الحق / الوكالة المسؤولة عوائق كبيرة أمام إنشاء النظام/الآلية

العوامل المساهمة في بيئة الحقوق في البلد:

في بعض البلدان، قد يكون لبعض هذه العوامل ترتيبات ملحوظة على تمتع الأطفال بحقوقهم. فبعض هذه العوامل قد يكون مرغوباً به أو يمكن خوضه إما بشكل مباشر وإما بشكل غير مباشر. وقد يكون هناك أصلاً مبادرات تتناول هذه العوامل، ويجب تحليل تقدمها.

الأطفال كمواطنين

مستوى تحقيق/وضع حقوق الطفل المدنية والسياسية ودرجة وطبيعة قبول الأطفال كأفراد فاعلين في المجتمع، وتطور منظمات الأطفال، ودرجة مأسسة أصواتهم في عمليات صنع القرارات الحكومية وغير الحكومية.

الحكومة والسياسة والسلطة

بنية الحكومة وفلسفتها وطبيعتها، بما في ذلك تحليل السلطة حول من يمسك بزمام الأمور في الحكومة وكيف تتخذ القرارات. ما هي الجهات الفاعلة الأخرى النافذة في الدولة التي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على تحقيق الحقوق (مثلاً وضعية الجهات الفاعلة العسكرية، الوكالات التابعة للأمم المتحدة)؟ العلاقة بين الدولة والمواطنين، طبيعة الالتزام السياسي تجاه الأطفال كمواطنين وتجاه الحقوق/حقوق الطفل. هل من لجنة برلمانية مثلاً تلتزم بحقوق الطفل؟ هل يُنظر إلى الطفل كمواطن ويُسأل رأيه؟ هل من تعريفات للمواطنة في الدستور؟

الشؤون الاقتصادية

خصائص النموذج الاقتصادي السائد، ونوع وممارسة تمويل السلع العامة والرفاه الاجتماعي، وطبيعة نظام فرض الضرائب (بما في ذلك تحليل التمويل المحلي للسلع العامة ووجود واعتماد نظام دفع العشر للمقامات الدينية)، وتحليل الموازنة، وطبيعة الفساد ودرجته، والاعتماد على المساعدات.

الأنظمة القانونية

طبيعة المؤسسات والأنظمة القانونية الموجودة وخصائصها، وقدرتها، والتحديات المؤسسية التي تواجهها، والعلاقة بين الأنظمة القانونية الشرعية والعرفية والدينية.

المواقف الدينية والثقافية وتأثيرها

علاقة أنظمة الإيمان (أكانت دينية أو جزءاً من ثقافة عامة لبلد ما مثلاً في ما يتعلق بممارسات تقليدية مضرّة أو الإصغاء إلى آراء الأطفال) بالدولة والتأثير (الإيجابي أو السلبي) على عمليات تحسين تحقيق حقوق الطفل. طبيعة الخدمات التي تقدمها منظمات الإيمان ودرجة تقديمها لها. تحليل المواقف الدينية وتأثيراتها وسلطانها ومواقف قادة الرأي.

القطاع الخاص

دور القطاع الخاص في تحقيق حقوق الطفل. طبيعة العلاقة بين القطاع الخاص والدولة، على الصعيدين الوطني والدولي، وبشكل خاص مدى استعداد الدولة وقدرتها على تنظيم الجهات الفاعلة في المجال الخاص، وتعاقدها أو سماحها بالمشاركة في تأمين خدمات للأطفال. وعلى هذا أن يتضمن أيضاً مستوى التزام القطاع الخاص بجدول الأعمال الخاص بمسؤولية الشركات الاجتماعية، بما في ذلك مستوى المشاركة في الاتفاق العالمي للأمم المتحدة.

المجتمع المدني

تغطية قدرة المجتمع المدني، ومستوى التزامه بحقوق الطفل، وطبيعة التعاون بين منظمات المجتمع المدني، والعلاقة مع الدولة، ومن ضمنها طبيعة أي علاقة أو تنظيم خاص بتسليم خدمة متفق عليها. أي قيود قانونية أو سياسية مفروضة على المجتمع المدني. دعم المجتمعات المدنية لوكالة الأطفال. طبيعة وقدرة منظمات الأطفال، ودرجة تنظيمها، والفسحة والفرصة الممنوحة لهذه المنظمات للعمل مع مؤسسات الدولة.

الإعلام

اعترفت لجنة حقوق الطفل بأهمية دور الإعلام في تحقيق حقوق الطفل في يوم المناقشة العامة في العام ٦٩٩١. فالإعلام قادر على أن يكون قوّة لعمل الخير وأن يراقب حقوق الطفل ويناصرهما وأن يوفّر وسيلة يمكن أن يتمتّع بواسطتها الأطفال بحقوق الثقافة والمعلومات مثلاً، والتعبير عن آرائهم ووجهات نظرهم. في المقابل، الإعلام قادر أيضاً على أن يتعدّى على خصوصية المرء أو على أن يكون مصدراً للإساءة، فيعرض الأطفال لمعلومات وصور غير ملائمة لنموهم ونضجهم. وفي هذا الإطار، إنّ اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل، من خلال المادة ٧١، لا تطلب من الدولة توجيه الإعلام ولكنها تدعوها لتقديم بعض الإرشادات في ما يتعلّق بالمساهمات الإيجابية التي يمكن للإعلام أن يقدمها لتحقيق حقوق الطفل وتشجيع وضع القوانين الملائمة.

المؤسسات الأكاديمية

التزام المجتمع الأكاديمي بـ"تحليل الحقوق" ودرجة التزامه الاستباقي بالحقوق، وتركيز الباحثين على تحقيق حقوق الطفل، وتضمينها في الدورات المهنية والتقنية ذات الصلة.

العوامل المساهمة في بيئة الحقوق في المنطقة:

يشكّل معظم البلدان، إن لم يكن جميعها، جزءاً من تحالفات مع هيئات إقليمية، أو أنّ معظمها قد انضمّ إليها. ونذكر من هذه التحالفات: الاتحاد الأفريقي، والمجلس الأوروبي، ومنظمة الدول الأميركية، واتحاد دول جنوب شرق آسيا، واتحاد جنوب آسيا للتعاون الإقليمي. وفي بعض الحالات، تكون دولاً أعضاء في اتفاقيات إقليمية قد تؤمّن حقوقاً وضمانات إضافية للأطفال. وقد تزوّد البلدان المجاورة أو التأثيرات الإقليمية بعناصر تشجيع إيجابية أو بقيود سلبية فتشكّل عاملاً في التغيير. هل من آليات إقليمية لحقوق الطفل وفي حال وجودها، إلى أي حدّ هي فعالة؟ هل من آليات مساءلة إقليمية أخرى؟ من حيث الترسيم السياسي على الصعيد الإقليمي، أيّ دول لها تأثير على الحكومة وما هو موقفها تجاه الأطفال وحقوقهم؟ هل أدخلت الهيئات الإقليمية حقوق الطفل ضمن جدول أعمالها السياسي؟

العوامل الدولية

هناك مواد كثيرة في اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل تشير بوضوح إلى ضرورة حصول البلدان على مساعدة وخبرة دوليتين من أجل تأمين الانطلاقة النوعية نفسها في الحياة لجميع الأطفال. فالمبدأ قائم على أنّ حقوق الطفل لها أهمية دولية وأنّ المجتمع الدولي ككلّ أمام مسؤولية الحرص على أن يتمكن كلّ طفل من التمتع بحقوقه.

في الواقع، يمكن أن تتأثر بيئة حقوق الأطفال في بلد معيّن، وأحياناً إلى حدّ كبير، بالظروف التي تخلقها أو تحدّد شكلها جهات فاعلة دولية. وقد تتضمن هذه العوامل المعايير الدولية، أو الاعتبارات الأمنية العالمية، أو وجود حظورات أو عقوبات، أو عدم الإقرار بدولة عاملة في الواقع (ما يؤدي إلى تشكيل عائق أمام التفاوض مع المؤسسات المالية الدولية). وقد يكون هناك قرارات لمجلس الأمن ذات صلة ومعتمدة، كما قد تضغط المؤسسات الدولية على الدول لاعتماد السياسات التي لها تأثير سيّئ على حقوق الطفل.

أين يمكن الحصول على معلومات حول حوكمة حقوق الطفل

يمكن الحصول على معلومات وتحاليل حول المكونات الأربعة لحوكمة حقوق الطفل كجزء من التحليل العام لوضع حقوق الطفل من عدد من المصادر وبشتى الوسائل المختلفة.

المصادر الرئيسية

١. إنَّ ما يُعتَبَرُ مهماً بشكل خاص لتحليل حوكمة حقوق الطفل، هو التقارير الدورية المعدَّة كجزء من التقارير التي تُرفع إلى لجنة حقوق الطفل ومجلس حقوق الإنسان (كجزء من عملية الاستعراض الدوري الشامل) وغيرها من هيئات الأمم المتحدة أو الاتفاقيات الإقليمية. فيمكن لتقارير اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل التي يرفعها كلٌّ من الحكومات والمجتمع المدني، فضلاً عن ملاحظات اللجنة الختامية وتوصياتها، أن تقدِّم معلومات مُحدَّثة ومفصَّلة حول وضع حقوق الطفل في بلد معيَّن، كما يمكنها أن تسلِّط الضوء على عوامل رئيسية جارية. وبما أنَّ تقارير الحكومات تشكِّل مستندات رسمية من الدول، فهي تتمتع بالتالي بقيمة خاصة كنقطة مرجعية في المناقشات بين جميع الجهات الفاعلة. والجدير بالذكر أنَّ أحدث إضافة إلى المستندات هي عملية الاستعراض الدوري الشامل من تنظيم مجلس حقوق الإنسان. فهذا الاستعراض يُجري حالياً دورته الأولى من تقارير حقوق الإنسان، وحتى الآن ٠٢% من التوصيات على علاقة بحقوق الطفل. في الحقيقة، تنفيذ مراجعة مجموعة من التقارير في تحديد الاتجاهات في إحراز التقدُّم أو عدمه.

٢. مستندات الحكومة التي تحدِّد/تصف البنى أو الآليات لضمان أو تنفيذ حقوق الطفل: مراجعات السياسات والقوانين في مجالات القطاعات (مثل التعليم والقضاء والصحة، إلخ)، وبشكل عام في ما يتعلَّق بالتشريع والتخطيط الوطني.

٣. تقارير وكالات الأمم المتحدة ومنظماتها: بشكل خاص اليونسف، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والبنك الدولي، وتقارير المانحين الثنائيين، والمنظمات غير الحكومية الدولية والوطنية، ومستندات البحوث الأكاديمية. ولا يجب أن ننسى أنَّ مستندات منظمة رعاية الأطفال وتقاريرها تشكِّل مصدراً أساسياً. كذلك، توفِّر اليونسف قاعدة بيانات حول الإجراءات العامة للتنفيذ في بعض البلدان يمكن الاطلاع عليها من خلال اللجان الوطنية لليونسف في البلد. راجع الرابط التالي لمزيد من التفاصيل http://www.unicef.org/about/structure/index_natcoms.

٤. مقابلات مع أصحاب الشأن الرئيسيين: حيثما أمكن، ينبغي بعملية تحليل وضع حقوق الطفل الجيدة أن تقدِّم أيضاً للموظفين فرصة لإجراء أبحاث أولية حول مدى التمتع بالحقوق. كما يمكن جمع المعلومات ميدانياً حول الوضع الفعلي لحقوق الطفل من خلال الاتصال بأصحاب الحقوق والأطفال والأهل والمسؤولين عن الحق على المستويات كافة.

هذا ويمكن التعاون مع جهات فاعلة من الحكومة (مثل وزارات القانون والعدل، والشؤون الاجتماعية، والشؤون الدستورية، والشؤون الخارجية، والتخطيط الوطني)، أو مع مؤسسات ووكالات غير حكومية ودولية لاستكشاف الأسباب خلف مستوى التقدُّم والعوائق والقيود التي قد تعترض سبيل هذا التقدُّم. الرجاء مراجعة الملحق المتضمَّن لائحة بأسئلة قد تكون مفيدة.

التصديق/ مزيد من الاستكشاف

عند اكتمال تحليل وضع حقوق الطفل، يُنصح بشكل عام باختبار النتائج التي تم التوصل إليها في ما يتعلق بحوكمة حقوق الطفل مع مخرين رئيسيين. ويجب التفكير ملياً في الأشخاص الذين تجدر استشارتهم في التصديق النهائي من أجل الخروج بمعلومات راجعة موضوعية حول ما تم التوصل إليه. والجدير بالذكر أنه يمكن أن نأخذ في الاعتبار المعلومات الراجعة الفردية كما المعلومات الراجعة المستخلصة من ورش عمل، وقد يكون مناسباً اعتماد مقارنة انتقائية في مشاركة بعض النتائج، نظراً إلى أنها قد تؤثر على العلاقات المستقبلية.

قرارات حول ضرورة إجراء تحليل قطاعي

عند إكمال التحليل العام لوضع حقوق الطفل، قد يتبين أن مسائل حوكمة حقوق الطفل ذات أهمية قصوى إذا كنا بصدد تحقيق حقوق الطفل واتخاذ قرار بالمباشرة بوضع برامج في هذا المجال. ونقترح في هذه الحال إجراء تحليل أكثر تعمقاً لقضايا حوكمة حقوق الطفل حرصاً على أن تعكس استراتيجية برنامج حوكمة حقوق الطفل الحاجات والسياق ميدانياً. وفي هذا المجال، ستقوم المبادرة العالمية لحوكمة حقوق الطفل بوضع توجيهات أكثر تفصيلاً حول تحاليل وضع حقوق الطفل الخاصة بحوكمة حقوق الطفل في خريف العام ١١٠٢.

Footnotes

i المكتب الإقليمي لمنظمة رعاية الأطفال السويدية في جنوب شرق آسيا والمحيط الهادئ (٢٠٠٨)، تحليل وضع حقوق الطفل، ومجموعة أدوات تحليل وضع حقوق الطفل (منظمة رعاية الأطفال، المملكة المتحدة ٢٠٠٩ غير منشور)

ii تتوفر جميع الملاحظات الخاصة باتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل على الموقع الإلكتروني <http://www2.ohchr.org/english/bodies/crc/comments.htm>

iii موضوع يوم المناقشة العامة للعام ٢٠٠٢

iv <http://www.ohchr.org/EN/HRBodies/UPR/Pages/UPRmain.aspx>



Child Rights Governance

في حال أردتم قراءة المزيد عن حوكمة حقوق الطفل،

الرجاء زيارة موقع مركز الموارد:

<http://resourcecentre.savethechildren.se>

حيث يمكنكم إيجاد المواد وتنزيلها.



Save the Children